

وعل القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ بإعفاء الجمعيات التعاوينة من بعض الضرائب والرسوم وبوضع استثناء وقى من بعض أحكام قانون الجمعيات التعاوينة المعدل بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٦١ بإعفاء الجمعيات التعاوينة للثروة المائية والجمعيات التعاوينة بمحافظات الحدود بمختلف أنواعها من بعض الضرائب والرسوم .

وعلى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦١ بإدخال تعديلات على بعض التشريعات المتعلقة بشئون التعاون .

وعل قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٢٣ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للثروة المائية .

وعل قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٣ لسنة ١٩٦٢ في شأن المؤسسات التي يشرف عليها وزير التموين .

وعل ما أرتأه مجلس الدولة .

وعل موافقة مجلس الرياسة .

قرر :

مادة ١ - تبدل بحارة "الوزير المختص" بعبارة "وزير الحرية" الواردة في المادة الأولى من القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

مذكرة باسم الجمهورية في ذي القعدة سنة ١٣٨٣ (١٩٦٤ مارس) .

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٠٧٨ لسنة ١٩٦٤

شنان التويخيص بتجديد وترميم كيسة السيدة المذراء بقرية بنهائي مركز الباجور - محافظة المنوفية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت .

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ .

وعل القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ .

المترتبة من الجمعيات والمؤسسات الخاصة للقانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ والأفراد . كما يختص برعاية اقتراحات المجالس المحلية لهذا القوانين والتحقيق فيها بيتها .

ويعدل على تيسير حصول الجمعيات والمؤسسات الخاصة والأفراد على الفروض من مصادر التمويل المختلفة .

كما يختص بوضع سياسة تسويق منتجات الصناعات البئية والمترتبة .

مادة ٢ - تضاف إلى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه لسنة جديدة برقم ٤ مكرراً بالنص الآتي :

"مادة ٤ مكرراً - يكون للصادق الحق في تحصيل المبالغ المستحقة له بطريق المخز الإداري "

مادة ٣ - تغير وزار الشئون الاجتماعية الجهة الإدارية المختصة ، كما يعتبر وزير الشئون الاجتماعية الوزير المختص وفقاً لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦١ المشار إليه، وذلك بالنسبة إلى هندورق دعم الصناعات الريفية والبيئة والإعاش الريفية .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما صدر باسم الجمهورية في ذي القعدة سنة ١٣٨٣ (١٩٦٤ مارس) .

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٠٧٧ لسنة ١٩٦٤

بتتعديل القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ المختص بإعفاء الجمعيات التعاوينة من بعض الضرائب والرسوم وبوضع استثناء وقى من بعض أحكام قانون الجمعيات التعاوينة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت .

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم للهادئ لعامليه .